

ولا يجاوز من كونه رجلا او امرأة فيعرف حاله
بأشياء احدثها الولد فان كان يقول من الذكر فهو رجل
وان كان يقول من العرج فهو انثى وان كان يقول
منهما جميعا فمشكل على الدوام فقال الامام ابن
الصباغ والمحملي يعتبر السابق منهما فان لم يكن
فيعتبر ما تأخره فانه يستويان فيعتبر طائر
قدرا قولان الصحيح لا يعتبر الناق المني والحيض للجبل
فان امي من الذكر فهو رجل وان امي من العرج او
خاص وامرأة وان امي من الذكر وها من العرج هو
مشكلا فالوجهيل وولد وامرأة يقينا وهي دلالة مقدمه
على سائر الدلائل لانها يقين فلو ياب من الذكر وخاص
من العرج فهل يعتبر المبال او يتحارضان ويستفطان
ويبقوا الاشكال وجهان اظهرهما الثاني الثالث الرجوع
الى قوله بعد البلوغ فيستعمل مما قيل اليه طبعه اذ لم
تغرف حاله فان قال اميل الى النساء فهو رجل وان قال
اميل الى الرجال فهو امرأة حتى اخبر بشيئ بذلك حكم به
ولا يقبل رجوعه عنه بعده الا اذا كان اخبر انه رجل
ثم ولد ولدا فحينئذ يتيقن انه امرأة فينتفق ما مضى
من الحكم بدكورتها اما بانبات الحجرة ونهود الثدي
وعدد الاضلاع فلا اعتبار بها على الاصح اذ اتم هبنا
فهي حليما انه رجل وورث ميراث رجل وان حكم بانوثته

ورث

ورث ميراث امرأة وان لم يتبين فهو مشكك وهو
مراد صاحب الارجوة وقد قال فيه بعض العلماء
ليس له ميراث لانه ليس انثى ولا ذكر وليس في كتابه
الاميراث المذكور والابان وقيل يرث نصف ميراث
ذكر ونصف ميراث انثى ومدعيه المشافعي رحمه الله
تعالى انه اما ذكر واما انثى اذ يستعمل تصافيهما
او خلوه عنهما جميعا فيعطى ما يتيقن انه ينسبه
وكلا المالين ويوقف الباقي وهو مذهب فقوله في الارجوة
فاقسم على الاقل واليقين ويوقف الباقي فنقول اذا ما
ميراثه الخنثى وله وارث غيره فان كان الخنثى
يجب الاخر لو كان ذكرا او كان انثى لم يدفع للاخرين
مثاله له واخت وولد خنثى فان كان الولد ذكرا فالمال
له دون الاخ وان كان انثى فهو بينهما نصفا فيعطى
الخنثى النصف لانه الاقل اليقين ولا يعطى الاخ
شيئا بل يوقف النصف الى ان يتبين الحال وان كان
الخنثى لا يجبه دفع الكل واحد ما يتيقن انه ينسبه
مع ذكورة الخنثى او انوثته اخذ بأسوا الحال في ريف
تصحيح القسمة ان تصحح الفريضة على انه ذكر وتصححها
على انه انثى ثم تقابل بين الفريضتين وان كانتا متماثلتين
القيمت باحداهما عن الاخرى وان كانتا متماثلتين
فالقرها بمعنى عن الاخرى وان اختلفتا وكانت احدهما

